توازن المصالح الامنية – رؤية مستقبلية

بهاء عدنان السعبري
أستاذ مساعد (أ)، جامعة الكوفة، العراق
bahaa.alsabary@uokufa.edu.iq
كرار فرحان الطائي
طالب ماجستير، جامعة الكوفة، العراق
AL_Tai@yahoo.com

ملخص:

تعد المصالح الامنية من الركائز المهمة في النظام الدولي ومن اهم الاولويات بالنسبة لكل بلدان العالم القوية والضعيفة منها. والامن الدولي خاضع لتوازنات القوى التقليدية تبعا لاختلاف اقطابها واشكلها، فارتقى البحث ليدرس مستقبل الامن الدولي في ضل المصالح الامنية. وان الاشكالية تقود الى سؤال رئيسي هو كيفية المحافظة على نظام الامن الدولي، واشتقت منها اسئلة جزئية تمثل الثغرات الواقعة على مفهوم الامن بتأثير العولمة وتوازن القوى في الامن ومستقبل الامن في ضل المصالح الامنية. وتم معالجة الاشكالية بفرضية مفادها ان هناك جملة من التغيرات ستطرح على الساحة الدولية تكون المحرك الرئيسي للعلاقات الدولية ومستقبل الامن الدولي. للإحاطة بمتغيرات الموضوع استخدم الباحث اكثر من منهج بحثي وأهمها المنهج التحليلي النظمي والمنهج الاستشرافي المستقبلي. توصل البحث الى ان هناك حالتين من الممكن ان تكون عليها المصالح الامنية وهي حالة التوازن وحالة اللاتوازن في المصالح الامنية.

الكلمات المفتاحية: توازن المصالح، توازن الامن، عولمة الامن، المصالح الامنية، مستقبل الامن الدولي.

Abstract:

Security interests are important pillars of the international system and one of the most important priorities for all countries of the world, strong and weak. International security is subject to the balance of traditional forces according to the different poles and form. The research focused on studying the future of international security in the interests of security. The question is how to preserve the international security system and derive from it partial questions, which represent the changes that are made to the concept of security, the impact of globalization, the balance of power in security and the future of security in the interests of security. The problem has been addressed by the assumption that a number of changes will be put on the international scene that will be the main engine of international relations and the future of international security. To get acquainted with the variables of the subject, the researcher used more than one research methodology, the most important of which is the analytical methodological approach and the future outlook approach. The research found that there are two situations that may be the interests of security is the state of balance and the state of imbalance in security interests.

Keywords: balance of interests, balance of security, globalization of security, security interests, future of international security.

مقدمة:

للأمن الاهمية القصوى في كل الامكان والازمان فقد تكون أهميته مكتسبة من واقع الدولة الهش او من واقعها القوي ولكن نجد في توازن القوى وتأثيره على الامن قد اختلفت الرؤية وفق شكل النظام الدولي السائد. والذي تحول فيما بعد الى توازن للقوى بعد ضعف هيمنة الاحادية وبروز اقطاب دولية فعالة في النظام الدولي حيث يختلف دور توازن القوى في الامن الدولي كل حسب تصنيفه ففي الاحادية القطبية يختلف كثيرا عن التعددية القطبية وكذلك عن الثنائية القطبية، وكذلك بروز تهديدات دولية جديدة تزعزع الامن الدولي وتزداد حدتها بفعل العولمة التي عاشتها المجتمعات الدولية ادى ذلك الى ضرورة عولمة الامن الدولي بطريقة جيدة متجاوز بذلك السيادة والاحتكار والاستقلال السياسي للكل البلدان وليظهر الامن الدولي كهاجس اساسي في نظر كل بلدان العالم والاول في سلم اولوياتهم الدولية التي يجب الاهتمام بها بشكل كبير كل هذا الامر دفع الى جعل لهذه الموضوع اهمية بحثية كبيرة ودراسة في ابعاد مستقبلية.

واشكالية الموضوع ان تطور الامن في نظر الدول بشكل ملحوظ جدا في الفترات المتأخرة ويعود ذلك الى السؤال المركزي الاساسي وهو كيف تحافظ الدول على نظام الامن الدولي فانطلقت من هذا التساؤل المركزي التساؤلات الجزئية التالية:

1. كيف توسع مفهوم الامن واين تجلت فكرة عولمة الامن؟
2. ما هو تأثير توازن القوى على الامن الدولي؟
3. ماهي الابعاد المستقبلية للمصالح الامنية؟ وماهوا السيناريو لهذه المصالح الامنية؟

وتكونت الفرضية من فكرة مفادها بان هناك جملة كبيرة من التغيرات التي ممكن ان تطرح على الساحة الدولية في العقود القادمة والتي ستكون المحرك الرئيسي لعلاقات الدول مع بعضها ويكون تأثيرها على الامن الدولي بشكل كبير.

واعتمد أكثر من منهج فاستخدم المنهج التاريخي والمنهج التحليلي النظمي والمنهج الاستنباطي وكذلك منهج الاستشراف المستقبلي ليبلور ثمرة هذه البحث في ابراز معايره وتحليلاته. وللإحاطة بالموضوع تم تقسيمة الى:

1. عولمة الامن.
2. توازن القوى في الامن.
3. مستقبل الامن في ظل المصالح الامنية.

1. عولمة الامن:

فرض التنافس ما بين القوى العظمى سطوته على النظام الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين وابان الحرب الباردة (1947-1990)، حيث كان له اثر عميق في النمط الجوهري للأمن، فقد عمدت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي واتباعهما الى ابتكار او تشريع استراتيجيتي توازن الرعب والاحتواء وكان هدفهم الحيلولة دون وضع اي من المعسكرين يده على مسار السياسات الدولية ومحتواها، الامر الذي ادى الى تنوع مفاهيم الامن والافكار المتعلقة به، فتأرجحت المواقف بين مواجهه التهديدات التي تتعرض لها سيادة الدولة وسلامتها الاقليمية وبين استحضار الشعور بالتهديد سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، الامر الذي دفع

في بروز افكار الواقعية وابرزهم المفكر مورجينثا و Morgenthau الذين كإنو يرون ان النظام الدولي نظام فوضوي غير مستقر. ويعود سبب ذلك الى غياب التشريعات التي ترتكز على الرضا والتوافق المتبادلين، غياب سلطة مركزية لا منازع لها.

ويرى قسم اخر ان النظام الدولي يعكس سلوك الدول داخل هذا النظام فاذا ادت استجابات الدول الى توازن القوى فيصبح النظام حافظ للوضع ويبدو مستقراً ويعد كينيث والتز Kenneth Waltz وروبرت جيرفز Robert Jervis في مقدمتهم، اما إذا استمر الصراع الذي لا يتوقف من اجل النفوذ والتسلق على السلطة الدولية وابرز من دعى لذلك هو جون ميرشايمر John Mearsheimer وهذا ما يسمى بالواقعية الدفاعية في الحالة الاولى والهجومية في الحالة الثانية.(كليماني، 2013، ص20- 23)

ويتبين لنا إذا كان الاعتماد على القوة العسكرية كأساس في التعامل الدولي وان الفوضوية هي حالة النظام الدولي ان الامن في هذه الحالة يصبح مهدد ومتوتر في كل الاوقات والسبب هو سعي الدول للحصول على النفوذ والسلطة بصورة مستمرة.

في حيت ترى مجموعة من أنصار الواقعية الدفاعية ان الامن سوف يشهد نوع من الاستقرار لان الدول تحاول المحافظة على الوضع الراهن فتعزز الاستقرار لان الفاعلين الدوليين في هذه الحالة يميلون للتهدئة على العكس من الواقعية الهجومية التي ترى ان الصراع هو السبيل في الحصول على نفوذ دولي وهذا شأنه شأن الواقعية التقليدية والتي تقود النظام الدولي الى حالة من الفوضى المستمر لاستمرار الدول بالطمع والتوسع.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وبروز افول نجم الولايات المتحدة الامريكية كقوة مهيمنة على النظام الدولي بعدما كانت تنافسها قوة عظمى اخرى متمثلة بالاتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية حاليا)، فعملت في هذه الفترة على ترسيخ قيمها ومبادئها فتمكنت من نشر هيمنتها العسكرية والاقتصادية والثقافية على العالم والذي جعل من منظمات الدولية والكثير من الفاعلين الدوليين متعاونين مع الحليف القوي والمهيمن في تعزيز الاستقرار وهذا الاستقرار المبني على قطبية احادية لا يمثل اي نوع من انواع التوازنات الدولية لان طرف واحد مهيمن فقط. وان اي نشاط من الدولة المهيمنة يعد بمثابة فعل دولي يحقق مصلحة ذاتيه وليس مصلحة عامة لغرض منها تعزيز السلم والامن الدوليين.(امين،2013، ص 27)

وبعد توسع مفهوم الامن بفعل المتغيرات التي حصلت خلال الفترات الممتدة من الحرب الباردة الى الوقت الحالي وخصوصا الازمة الاقتصادية العالمية وانتشار الاوبئة بشكل خطير، وظهور تهديدات جديدة على الامن الدولي جعلت الامن يتحول الى مفهوم اوسع من المفهوم الضيق للأمن الذي يعتمد على القوة العسكرية فقط فأصبح هناك الامن الانساني والامن البيئي وامن الطاقة والامن الاقتصادي... الخ.

لعبت العولمة دور اساسي في التغير الحاصل للأمن بالرغم مما واجهتها من مشاكل متمثلة في السيادة والحدود وغيرها، ولها كذلك جملة من الاثار من الناحية السياسية والامنية وهي كالتالي: - (البدانة، 2011، ص 84)

أ. فتح المجال امام التعددية السياسية وحرية التعبير في إطار مبدأ السوق الحر للأفكار، مما ادى الى سقوط الحواجز التي كانت بعض الدول محتمية بها، وكان لهذا دور كبير في الامن الدولي واعتبار القضايا الدولية تهديد منتشر بشكل سريع جدا.

ب. تقليص دور السلطة التقليدية للدولة، فالدولة لا تختف ولكنها تتفكك الى اجزائها المتميزة وظيفيا وتقيم تلك الاجزاء شبكات مع شبيهاتها في الخارج " مؤسسات اعلامية ومحاكم وهيئات تنظيمية ومنظمات غير حكومية " فتصبح بذلك نسيجا من العلاقات التي تكون نظاما عابرا للحدود الوطنية.

ت. تتغير مركزية الدولة تدريجيا بفعل وجود شركات متعددة الجنسية او العابرة للحدود وبذلك تخترق سيادة الدولة المادية المتمثلة بالشركات الامنية والمعنوية كذلك فالوجود الامني في الداخل ليس للدولة وحدها بل مشترك بها وبين الشركات.

ث. تحول اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية لتحل محل الجغرافية السياسية فأصبحت (الجغرافية الاقتصادية) هي المركز الاساسي لرسم السياسة الخارجية للدولة وتحديد مصالحها القومية وصياغة برامجها للأمن القومي.

ج. تطور المجتمع المدني الداخلي ليصبح بذلك جزء من المجتمع العالمي وتحول المنظمات التطوعية (المرأة، الاقليات العرقية، حقوق الانسان) لتكون ورقة ضغط قوية على الدولة وحثها على تغيير سياستها حسب حاجة المجتمع والمنظمات.

بهذا وضعت العولمة اثارها على الامن وكذلك نجد للأعلام دور كبير في الامن من خلال انشاء منطلقات فكرية قوية يطالب بها الرأي العام العالمي تجاه قضايا عالمية معينة، فتشكل بذلك ضغط امني على الدول لرسم سياستها وفق متطلبات الرأي العام العالمي، (الشهراني، 2006، ص 121- 130) وهذا ما حدث بالفعل عقب الازمات التي تواجهها الدول وخصوصا المتطورة منها نتيجة الوعي المتنامي لدى الافراد ورسوخ الافكار الديمقراطية ومعرفتهم الجيدة بالحقوق والواجبات التي يجب ان يحصلوا عليها فان مطالباتهم تكون على درجة عالية من القوة والاصرار كما حدث عقب احداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك نجد ان الامم المتحدة حددت موقفها من معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017 م وفق استطلاعات للرأي العام العالمي في اكثر من 20 دولة. (تشومسكي، 2005، ص 17)

حيث يقول المفكر ليندسي" ليست العولمة ضرورة تقنية بسيطة... انها تراجع الدولة الذي سمح لعلاقات السوق الدولية ان تحضى بموطئ قدم"(فيده، 2005، ص 25)

فأصبحت بذلك تعلب العولمة دورها الكبير واستطاعت ان تسوق مشكلة الامن الى ابعد من الحدود المحلية او الاقليمية وأطلقتها بصورتها العالمية فأدركت الدول ومواطنها ان المشاكل الامنية لم تعد مؤثرة على الداخل فقط بل على النطاق العالمي ككل.

واتت هذه العولمة الامنية كردة فعل على عولمة التهديدات التي تهدد الامن فبعد عولمة الارهاب وجعلة عابر للحدود الوطنية ومتضمن لجماعات متطرفة متجمعة في اماكن وتعود اصولهم الى بلدان مختلفة، وكذلك الجريمة المنظمة والتهديدات اللامتماثلة الكثيرة أبرزها الارهاب الالكتروني والكثير من المتغيرات التي عصفت بريحها على الامن الدولي أصبح من الضروريات الامنية الدولية الوقوف بشكل تضامني تجاه هذه التحديات الخطيرة. (جارش، 2017، ص 18)

2. توازن القوى في الامن:

يعرف فاتيل Fatal توازن القوى " تنظيم الامور بحيث لا توجد قوة قادرة على ان تسود بصورة مطلقة او ان تفرض قوانين على الاخرين " بينما يرى شوازبنرغر Schwabnerger بان توازن القوى هو " تعادل او قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت اوضاع ملائمة من تحالف دول او من ادوات اخرى " (توفيق، 2010،ص 223).

وتقوم الدول العظمى بدور اساسي في انظمة توازن القوى وهذا الدور يعود الى قواها العسكرية المتفوقة ووحداتها المسيطرة على مفاتيح التكنولوجيا، فيدفعها ذلك دائما الى ان تبرر موقفها وهيمنتها عن طريق توفير بعض الخدمات العامة لدول اخرى (توفير الامن الدولي او نظام اقتصادي جيد) او تتبنى قيم مشتركة مع بعض الدول، فتحصد القوى العظمى حصصا غير متساوية من الارباح هذا النظام لكنها ايضا مسؤولة بشكل كبير لكونها منظمة لهذا النظام. (الزهراني، 2002، ص 66)

وترتكز نظرية التوازن على الفكرة التي تقول: " انه لكي يتم حصول استقرار دولي فلابد من وجود توازن بين دول العالم. (غريفيش و اوكالاهان، 2002، ص 155)

اما القطبية فأنها تعني حدوث الاستقطاب، بمعنى توزيع الولاءات بين عدد محدود من مراكز لقوة وفقا للقرب او البعد من سياسات ومصالح وبرامج سياسية وفكرية وايديولوجية، الاستقطاب والقطبية هما علاقة قوة صراعية ترتبط بأنشاء سياسات وتكتلات تنطوي في علاقتها على التنافس.

ويكون توازن القوى دور كبير في الامن الدولي ويختلف هذا الدور حسب شكل التوازن الموجود وكالتالي:

أ- احادي القطبية:

تعود القطبية الاحادية الى منطق التوازن وفق النظرية الواقعية والتي تتعاظم فيها قدرات دولة من الدول لدرجة تعجز اي قوة اخرى في مجاراتها او موازنتها، وتنفرد هذه الدولة في عناصر القوة والنفوذ نتيجة التركيز الشديد للموارد والامكانيات المتوفرة وعلى درجة يجعلها وحدة دولية متفوقة بمقاييس عصرها على بقية الوحدات الاخرى التي يتكون منها النظام الدولي. (الخزرجي، 2005، ص 200)

بالتأكيد قوة بهذا النوع توصف بسعة مصلحها وتعهداتها الدولية وشعورها بأنها صاحبة رسالة كونية وتستطيع التدخل في قضايا ومناطق العالم جميعها، فيتبلور عن هذا النموذج طبيعة تسلطية وان اختلفت مستوياتها وقفا للظرف التاريخي الذي يحكمها، الامر الذي يجعلها تعكس حالة متطورة من الاحتكار والتفرد بمقدرات النظام الدولي ويرجع السبب الى غياب او عدم وجود دولة او قوة دولية يمكن ان تقوم بتصحيح معادلة القوة التي يمكن ان تحد من تطلعات القوة الاحادية، ومن الممكن ان تكون دولة واحدة او دولة قائدة لمجموعة متجانسة تحكم النظام العالمي وتمارس الاحادية القطبية. (محمد، 1998، ص 389)

وتنقسم الاحادية القطبية الى الاحادية الصلبة والتي تتفرد دولة واحدة هيكل القوة الثلاثي في اتخاذ القرار السياسي الدولي، التحكم في منطلقات السياسة الدولية من دون اعتراض من قبل قوة اخرى وكذلك اضطلاعها بالعبء الاكبر لتحقيق الامن في النظام الدولي، ويعبر هذا النظام في مكنونة عن ارادة منفردة تسعى لتحقيق اهداف احادية فقط.

اما القطبية الاحادية الهشة فهي مرحلة الانتقال من النظام الدولي الاحادي القطبية الى المرحلة الجديدة المتمثلة بالتعددية فهي مرحلة التحضير لنظام متعدد تقع بين الاحادي والمتعدد، وتتميز بقدرة الدول على بلورة الدول الكبرى لمواقفها قيامها بتطوير قدراتها الاقتصادية وقد تدفع هذه المرحلة الدولة المهيمنة الى التحزب والشراكة وقد تعتمد سياسة توازن المصالح او توازن القوى لتقلل من حجم واكلاف التزاماتها لتحافظ على وضعها في النظام الدولي. (غريفش و اوكالاهان، 2002، ص 160)

وبذلك نجد ان الامن في هذه المرحلة من التوازن يكون احادي الجانب ويعود السبب في ذلك الى هيمنة دولة على النظام الدولي وتعمل وفق ما تفتضيه مصالحها الاستراتيجية الخاصة فقط، ومثال على ذلك حالة المملكة المتحدة البريطانية في فترات هيمنتها واتصافها بحاملة الميزان فان تحقيقها للأمن والاستقرار كان فقط عندما تتأثر مصالحها من قبل أحد محاور الميزان في ذلك الوقت.

اما في حالة القطبية الاحادية الهشة فان الامن يصبح اهم بكثير بالنسبة للدول الصاعدة التي تحاول تغير التوازن لصالح التعددية وبفعل لجوء الدولة المهيمنة الى الاحلاف والتكتلات سوف يكون الامن ذات بعد جيد بالنسبة لها لتحافظ على وضعيتها فتعمل على تدعيم مواقفها وترصنها.

في هذه الحالة " القطبية الاحادية " لا يوجد فيها توازن للأمن لان القطب المهيمن يعمل لمصالحة فقط في كلتا الحالتين الاحادية القطبية الصلبة او الهشة.

ب-ثنائي القطبية:

تكون في هذا الوضع على قمة السلطة الدولية دولتان او مجموعتنا او تكتلان متساويتان في القوة تقريبا، ويحيط بكل مركز او تكتل مجموعة من الدول التابعة والتي تعد اقل تأثيرا في امكاناتها ومقدراتها للقوة، ويكون حق رسم وتوجيه السياسات والقرارات احتكارا على دولة واحدة هي المسيطرة على هذا التكتل في كلا الجانبين، وتعتمد في هذا النظام المراكز بشكل اساسي على الاستقطاب الدولي و الذي يحتوي على ثلاث عمليات جوهرية هي تكون معسكرين او مركزين للقوة الذي يقوم بينهما نوع من التوازن النسبي، وتعتمد القوة العسكرية اساسا في ادارتها، ووجود تناقض نشط بين المركزين يبرز تنافسهما على السيطرة العالمية.

وهناك اشكال عدة للاستقطاب منها ما يتخذ شكلاً ايديولوجيا او سياسيا، وترتبط في القطبية الثنائية حالة من الصراع والتوتر فكل قطب يحاول التغلب دائما على القطب الوحيد الاخر من خلال زيادة إمكاناته وترصين تحالفاته او ترغيب الدول بطرق مختلفة للانضمام الية. (لوكين، 2014، ص 76)

ويكون لهذا النظام نوعين القطبية الثنائية الصلبة التي تقوم بين معسكرين بداخل كل معسكر دول تنتمي الى منطلقات فكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية وحضارية متباعدة ومتناقضة فكل مركز له ايديولوجيته الخاصة ويوصف هذا النظام بالجمود لعدم وجود قوة قادرة على اخلال الميزان عبر التحالف مع أحد اطرافه.

اما القطبية الثنائية المرنة ويعد هذا النظام متعادل نسبيا وواضح حيث ينشأ نتيجة حتمية لتوازن القوى المركب لكونه يتصف بالحركية فانه يشهد مجموعة من التحالفات من بينها بقصد الحصول على مصالح وطنية لهذه الاطراف. وفي هذا النظام تتطور العلاقات بين الدول المجتمع الدولي الى علاقات تعاونية ومشاركة في تحمل الكلاف والمسؤوليات الدولية وتوزيع المنافع ويتم ذلك بصيغة توازن المصالح وليست بصيغة العلاقات العدوانية. (زاقود، 2005، ص 114)

وتتميز القطبية الثنائية المرنة بعدم حصول مواجهة الازمات الدولية بالأدوات الحرب النووية مهما كانت درجة الخطورة في تلك الازمات وما تحمله من تحديات وتهديدات في طياتها.

كما حدث في فتره الحرب الباردة حيث تكونت بين معسكرين الاول الاتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية حاليا) والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الثنائية القطبية يكون الامن والاستقرار الدولي في مرحلة خطرة اذ ان اي صعود لقوة سيودي تلقائيا الى انهيار القوة الاخرى وفي هذه الحالة يصبح النظام مضطرب ويعود الى الاحادية القطبية بصورة سريعة، وتعود النتيجة الى المرحلة الاولى من النظام الاحادي الحافظ لمصالح الدولة المهيمنة فقط. (عطوان، 2010، ص 35)

ج- التعددية القطبية:

تكون الهيكلية الدولية في هذا النظام قائمة على مجموعة من الدول والفواعل التي تمتلك موارد وامكانات متكافئة وليست متعادلة، فتتفوق مجموعة من الدول بفضل امكاناتها القومية ومصادر نفوذه لتكون في قمة الهرم الدولي بالشكل الذي يجعلها متميزة عن غيرها ومتكافئة نسبيا، وتأتي بعدها في المرتبة الثانية دول اخرى أضعف منها او اقل قوة منها ولكن لها وزنها في ديناميكية علاقات القوى ولكنها مجردة من القيادة، وفي الاخير تأتي الدول الاعضاء في النظام الدولي تتحدد علاقتها مع علاقات القوى الاخرى وفق ما تفتضيه القطبية. وليس في هذا النظام حدود لعدد التكتلات او التجمعات الدولية بالإضافة الى قدرتها التامة على السيطرة على الاحداث الدولية في مختلف المناطق الاقليمية. (مقلد، 1991، ص 235)

تتعدد السياسات في النظام المتعدد اذ ان خطوط السياسات الكبرى تذهب في اتجاهات كثيرة ومتوازية ومتعارضة ومتقاربة احيانا مما يتطلب من اللاعبين مهاره عالية في المناورة وانتباها وحذرا، فتكاثر التحالفات وتبدل كل طرف لزيادة نصيبة من القوة والتأثير عن طريق تحالفات مع الاطراف الاخرى وخضوع الاطراف وقبولهم مبادئ التنافس تتصب بضهور قواعد شرعية مقبولة من كل الاطراف. (مقلد، 1991، ص 239)

ويسمح هذا النظام بطبيعته وجود عدد من التحالفات المرنة اي التي يمكن اعادة تشكيلها وتغيرها بحسب ما تفتضيه ضرورات الصراع الحاصل او الموجود في العديد من الجبهات الدولية، فتصبح الاعتبارات الاستراتيجية في ضل تعدد الاقطاب هي المؤثر الذي يرشد الدول في تحركاتهم وقراراتهم وليست الايديولوجية. (عطوان، 2010، ص 29)

وبالنتيجة تتمحور مرحلة التعددية القطبية في سيادة هيمنة ثلاث قوى عظمى كأقل تقدير وهذا لا يجعل تفوق دولة كبرى ما في جانب معين سواء كان اقتصادي او عسكري على الدول الاخرى الضعيفة لان هناك احتمالية انشاء التكتلات التي ممكن ان تتفوق على الدول التي تمتلك تفوقا معينا في مجال معين، ويكون اثر توازن القوى في التعددية القطبية كأحد وسائل تحقيق الامن وذلك لان النظام الدولي قائم على اركان متعددة وفي حال سقوط احد اركان النظام يستطيع الاخرون بقاء التوازن على وضعه المستقر الى ان يأتي قطب جديد ويحل محل القطب المنهار وفي هذه الحالة يكون التوازن مهم لتحقيق الامن الدولي فتنافس الدول يجعلها مضلة حافظة للأمن عن طريق توازن الردع والمصالح المتبادلة. (شيهان، 2015، 221).

3. مستقبل الامن في ظل المصالح الامنية:

يعد الامن الدولي من اولويات الفاعلين الدوليين على مختلف اصنافهم من الدول والمنظمات والشركات العالمية العابرة للقومية حيث يكون التأثير على الدول من خلال عدم الاستقرار واستمرار هذه الحالة يؤثر على كل مفاصل الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اما تأثيره على المنظمات الدولية يكون مختلف بسبب حقيقة عمل المنظمات الدولية التي يهمها الاستقرار الدولي في تبنى نشاطات ورسم سياسات مختلفة التي تنتفي في حالة عدم وجود الامن الدولي.

اما تأثيره على الشركات المتعددة الجنسيات سيكون كبير لو نضرنا له من زاوية تدهور رؤوس الاموال في انعدام الامن حيث يصعب عليها العمل في اجواء الفوضى لصعوبات مختلفة منها عدم المخاطرة برؤوس الاموال وعدم المخاطرة بخبرائها وقد يلجئون للعمل في سبيل المنفعة المرتفعة في بعض الاحيان وهذا يؤثر على الدولة المستقبلة لهم. وهناك قسم كبير من التأثير لا مجال لذكرة هنا.

وبعد بيان دور الامن المشترك او عولمة الامن وشموله على الكثير من المنطلقات الامنية الجديدة التي تهدد الامن والسلم الدوليين ومن ثم تأثير توازن القوى وعملة كوسيلة محققه للاستقرار والامن الدوليين

نرى في هذه الحالة ان في العقود المقبلة سيكون هناك متغير في ميزان توازن القوى وتأثيره على الواقع الدولي حيث تكون هناك عولمة أكثر واصرار أكبر في " توازن المصالح الامنية "

بعدما شهده العالم من احداث غير مستقرة والمتمثلة في التهديدات اللاتماثلية وتعاقب الازمات الاقتصادية وبروز تحديات جديدة ومتفاقمة على الامن الدولي المتمثلة بأمن الطاقة والمناخ وغيرها من التحديات.

وفوضوية الشرق الاوسط الكبيرة في الاوضاع المطالبة بالتغيير نحو انظمة حكم مستقرة من جهة، وحالات التنافس الشرق اسيوية بين القوى الكبرى هناك ونزعات بعض الدول الاسيوية الى التغير في الهيكلية الدولية من جهة اخرى، بالإضافة الى بروز قوى جديدة في امريكا الجنوبية المتمثلة بالبرازيل، وتزايد مخاطر انفصال بعض الدول من الاتحاد الاوروبي، وبوادرها استفتاء بريطانيا بالانفصال عن الاتحاد.

كل هذه المتغيرات الدولية من شأنها خلق بيئة مضطربة في جميع الدول تقريبا بل جعل الامن ذو اهمية قصوى اقصى من الوقت الحاضر، وكذلك تدهور بعض الدول في ظل هذه التغيرات وجعلها دول هشة يسهم في تدهور الامن، فتتحول التوازنات الدولية في ضل هذه المتغيرات الى مصالح امنية بحته حيث يعمل القوي على ترصين امن الضعيف وفق اتفاقيات دولية كبيرة على غرار اتفاقيات الامنية القديمة المتمثلة باتفاق اليابان والولايات المتحدة الامريكية فتتحول الدول في هذه الحالة الى قوة تحالفات امنية حافظة للاستقرار، تعمل على توازن الامن بين الدول كافة، وقد تكون السبل في تحقيق الامن عن طريق شركات تابعه لدول معينه او عن طريق تعزيز الخبرات لمواجهة التحديات الامنية، وممكن ان تشكل بعض التحالفات الامنية او التكتلات الامنية الهيمنة على النظام الدولي ككل. وبناءا على ذلك يمكن ان يشكل توازن المصالح الامنية او توازن الامن في حالتين وهي كالتالي:

الحالة الاولى: توازن الامن

تكون هذه الحالة جيدة في ظل النظام المتعدد الاقطاب حيث تعمل كل الاقطاب الدولية الحاصلة على القوة والنفوذ والتي باستطاعتها التأثير بشكل كبير على الفواعل الدولية الاخرى ومساندتها بشكل واسع وعلى مختلف الاصعدة الامنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فيشكل التوازن بين الاقطاب الدولية على انشاء تحالفات دولية كبيرة وموسعة تكون مهمتها الاساسية هي حماية المصالح الامنية بالنسبة للدول التي تفتقد الى مقومات القوة التي تحتاجها في سبيل تعزيز امنها.

وهذا بدوره يعمل على استقطاب قوى كثيرة في تكتلات سياسية واقتصادية وامنية واسعة تستطيع دولة واحدة تتمركز داخل هذه المعسكر للسيطرة عليه بشكل هرمي وتخضع الدول الداخلة في هذه التكتلات الى الدولة السوبر المسيطرة على الفواعل الاخرى. ولا تحكمهم في هذا التكتل التوجهات الايديولوجية او السياسية وانما هدفهم الاساسي لدخول هو في سبيل حصولهم على دعم أمنى وعسكري، ولا ينشأ هذا التكتل الا في ضل وجود أكثر من معسكر واحد فتحقيق التوازن في الامن عن طريق هذه التكتلات الامنية.

مثلا ينشأ تكتل لمجموعة بريكس لحماية مصالحها الاقتصادية لتكون مؤثرة في الامن الدولي وخصوصا الامن الاقتصادي وكذلك تكون مجموعة إيران والدول الشرق اسيوية الاخرى في سبيل تعزيز مكانتهم الاقليمية خشية انتقال الفوضى لهم من الشرق الاوسط او تكون تكتل كبير للقوة الاقليمية المتمثلة في الاتحاد الاوروبي لتعزيز مكانته الدولية والدفاع عن مصالحه اذما تخلت الولايات المتحدة الامريكية عنه فيكون مهدد بشكل كبير امنيا.

فرص نجاح هذا السيناريو "توازن المصالح الامنية"

يكتب لهذه السيناريو النجاح في حالات استمرار تدهور الامن الدولي بوسائل واماكن مختلفة وعلى سبيل المثال: -

أ. تدهور الاوضاع في كوريا الشمالية على غرار احداث 2003 العراقية فتحولهم الى حالة الفوضى بعد الاستبداد، يخلق من المنطقة الشرق اسيوية ساحة للتغير منها ما يتأثر بالتغير ومنها ما يعمل من اجل التغيير، ويعود السبب في ذلك الى الاستبداد الذي يمارسه الرئيس الكوري الشمالي مع شعبة، وممارساته غير المتوقعة في البيئة الدولية سوف يؤدي الى تحرك المجتمع الدولي وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية للإطاحة به عن طريق توظيف قدراتها الاقتصادية وقوتها الناعمة ويستبعد استخدامها لقوتها العسكرية للكلف المالية البالغة لو استخدمت القوة العسكرية في حرب ضد كوريا الشمالية. هذا وبالإضافة الى قرب كوريا من الدول الاسلامية في الشرق الاسيوي التي تحتوي على الكثير من الافراد الذين يملكون فكرا متطرف من الممكن تسويقه ليكونوا افراد في مجاميع تستغل الفوضى ان حصلت بالإضافة الى العدوى التي ممكن ان تصيب الجوار على غرار دول الربيع العربي.

ب. تدهور الاوضاع بشكل متسارع في الاتحاد الاوروبي وخصوصا في حال مطالبة المانيا وفرنسا الانسحاب من الاتحاد الاوروبي، خصوصا ونحن نعرف بان فرنسا والمانيا كانوا في السابق على تناقض تام من كل النواحي المذهبية والايديولوجية وكذلك تأثير الاعباء المالية الملقاة على عاتقهم بسبب بعض الدول الغير مفيدة للاتحاد من نواحي مختلفة وخصوصا الاقتصادية، ومنها اليونان وأزمتها المعروفة في عام 2011 على إثر الازمة الاقتصادية العالمية لعام 2008.

ت. تدهور الاوضاع في تركيا البوابة الرابطة بين اوروبا والعالم العربي الذي يعد ساحة للصراعات الارهابية، وخصوصا في ضوء تدخل تركيا الكبير في الصراعات الاقليمية وبالتحديد في سوريا، وكذلك معاداة تركيا لحزب العمال الكردستاني المعروف بـ (PPK) والذي من الممكن ان يكون طموحا في زعزعة الامن التركي في أقرب فرصة للتغير، او قد يأتي هذا التغير بسبب سياسات الحكومة الغير مسنودة من الشعب في بعض المواقف كالانقلاب العسكري مثلا بمساعدة بعض الدول التي تحاول الهيمنة على منطقة الشرق الاوسط.

ث. تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري وخصوصا بعد رفض الصين والهند الاهتمام بهذه الظاهرة، والتي ستؤدي الى ذوبان الجليد في القطب الشمالي الامر الذي يدفع الدول الى التصارع من اجل الحصول على الموارد التي لم تنقب بعد والمتوفرة تحت الجليد، وبفعل هذا ستكون المنظومة الدولية غير مستقرة وبحاجة الى تحالف أمني، بالإضافة الى الازمات والتهديدات الامنية الاخرى مثل التهديدات اللاتماثلية.

ج. موافقة الامم المتحدة على انفصال بعض الاقاليم من دولها الامر الذي يجعلها دول حديثة النشأة ومعرضة للازمات العديدة او تحولها الى دول هشة، مما يخلق ثغرة تحدي جديدة داخل المنظومة الدولية، الامر الذي يستدعي الى تواجد قطب دولي قادر على حل هذه الازمات الدولية بشكل فعال، ومن الممكن ان تحقق تحالفات المصالح الامنية هذا الغرض.

ح. حصول بعض الجماعات الارهابية على الاسلحة النووية بصورة مباشرة كسلاح او كمواد انشطارية او اسلحة بايدلوجية وكيمائية او كتقنيات نووية تقوم بتصنيع وتوريد الاسلحة والتقنيات النووية بطريقة غير شرعية فتؤثر على الامن الدولي الامر الذي يؤدي الى اعلان الفواعل الدولية حالة الانذار القصوى مما يدفعها بصورة تلقائية الى تبني نظرية توازن المصالح الامنية.

خ. كوابح هذا السيناريو " توازن المصالح الامنية "

ومن العوامل التي تعمل على كبح هذا السيناريو هي:

أ. توسع دور الامم المتحدة في مجال المساعدات الامنية لكل بلدان العالم، بشكل متسارع وكبير مثل المساعدات الاقتصادية التي تسهم في التنمية وتقليل التوترات الداخلية بالنسبة لكل بلدان العالم.

ب. توصل الخلاف بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الى حلول سلمية وعدم قيام فوضى في المنطقة الاسيوية. او تحويله الى ردع نووي مستقر شكليا كما في فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية سابقا.

ت. زيادة النشاط الدولي التعاوني في تقليل ظاهرة الاحتباس الحراري وغيرها من الملوثات البيئية، وموافقه الدول الرافضة لترشيد الاستهلاك الى متطلبات العصر المناخي الجديد.

ث. توصل الدول في الشرق الاوسط الى حلول تهدئة وتسويات لتعزيز الامن وتقوية الاستقرار، وذلك من خلال تدخل الامم المتحدة ومعالجة الصراعات الاقليمية في الشرق الاوسط بالوسائل السلمية ومساعدة الدول الهشة في النهوض بواقعها عن طريق اتفاقات وقروض لتنمية عجلة اقتصادها المتدهور.

ج. نزع السلاح النووي من الدول التي لا تستطيع حمايته بصورة جيدة فيمنع تسربه لأشخاص خارجين عن القانون، وهذا ما نجد بوادره في معاهدة حظر الاسلحة النووية لعام 2017، وكذلك تنامي دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن خلال عرض الفرص والكوابح فأن المؤثر الفعال في هذا السيناريو هو التحالفات والتحالفات لها إثر كبير في الامن الدولي.

الحالة الثانية: لا توازن الامن

تختلف هذه الحالة عن الحالة الاولى فأنها (الحالة الاولى) كانت تتميز بوجود مصالح امنية مشتركة ووجود اقطاب دولية متعددة تعمل على الحصول عليها عن طريق التحالفات والتكتلات الامنية، اما في هذه الحالة التي تتميز بعدم وجود توازن في الامن فان المصالح الامنية تكون مختلفة من بلد الى اخر او قد تتكتل

الدول التي من الممكن ان تخلق تكتلات مضادة لتكتلات اخرى في تكتل واحد بجانب القوة المهيمنة ليكون الامن في هذه الحالة احادي الجانب.

فنجد ان المصالح الامنية ستكون غير متوازنة وأنها تصب في صالح دولة سوبر واحدة تقود تكتل دولي رئيسي تجتمع اعضاءه بسبب المصالح التي تراها في تحالفها مع الدولة المهيمنة.

فرص تحقيق هذا السيناريو

لهذا السيناريو فرص ومعطيات من الممكن ان يؤدي تحقيقها الى العمل بهذا السيناريو في المستقبل في ظل المصالح الامنية المتوازنة وهي كالتالي: -

أ. تنامي دور الولايات المتحدة الامريكية بشكل أكبر من الذي تعيشه الان وحصولها على مقومات القوة التي تطيل بعمر هيمنتها الدولية.

ب. تقارب المصالح الامنية بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الصاعدة وخصوصا روسيا الاتحادية ووجدت بوادر هذا التقارب في سبيل محاربة الارهاب في الشرق الاوسط.

ت. محاولة كل من الصين والهند والبرازيل الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية في المجال الامني للتخلص من المسؤولية الدولية ولتحفيف الاعباء الاقتصادية على تبني هذه الدول دورها العالمي في الدفاع بالنيابة عن الدول.

ث. نجاح المنظمات الدولية في حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وتفعيل دور قوات حفظ السلام الدولية بقيادة القطب المهيمن.

ج. تراجع دور القوة الصاعدة لتغير شكل النظام الدولي فتصبح الفرصة متاحة بشكل واسع امام الولايات المتحدة الامريكية لتزيد من هيمنتها في النظام وتجعل رغبات الدولة بالتكتل تنساق نحوها.

كوابح هذا السناريو اللاتوازن الامن

لهذا السيناريو كباقي السيناريوهات المستقبلية الاخرى كوابح عديدة من الممكن ان تؤدي الى تراجع فرص تحقيقه في النظام الدولي وهي كالتالي:-

أ. تنامي دور روسيا الاتحادية في مختلف المجالات الاقتصادية الامر الذي يجعلها لا تريد ان تحقق الهيمنة الامريكية مزيد من النجاحات والاستمرار في قيادة النظام الدولي فتعمل على تراجع الاستقطاب العالمي لصالح قطب الولايات المتحدة الامريكية بطرق مختلفة.

ب. تنامي دور الصين بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي من الاقتصاد الامريكي مما يجعلها تفرض مدخلات جديدة على النظام الدولي وهذه الخطوة تعد من مراحل خروج الصين من مبدأها الحيادي والمستقل.

ت. حصول حرب اقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية فتضعف بذلك الاسواق الاقتصادية للصين وتكون الصين القطب المؤثر عالميا في المجال الاقتصادي، هذا يجعل العالم يستقطب نحو الفائدة الصينية من مكانتها الاقتصادية العالية.

ث. تراجع دور الولايات المتحدة الامريكية في الناحية العسكرية نتيجة الارهاق الدولي عليها في محاربة الارهاب وغيره وزيادة رغبة الشعوب في ال 140 دولة المتواجدة عسكريا فيها الى ضرورة خروج العسكرة

الامريكية منهم ويتولد هذا بسبب سياسات الولايات المتحدة الامريكية في ارهاصاتها الاخيرة بعد فقد جزء من هيمنتها ومكانتها الدولية نتيجة تنامي دور الدول الصاعدة في الهرمية الدولية.

ج. نشوء تكتل دولي يضم المقومات الاساسية للهيمنة (المقومات العسكرية الروسية، المقومات الاقتصادية الصينية، والمقومات البرازيلية والهندية) على العالم وسحبها من الولايات المتحدة الامريكية.

ح. زيادة محاولات الاتحاد الاوروبي بالتخلص من التبعية الامريكية بصورة كبيرة يؤدي ذلك الى زيادة النفوذ الدولي لدول الاتحاد وخصوصا في منطقة الافريقية ومن الممكن عمل تحالفات دولية مناقضة للسياسية الامريكية.

وخلاصة القول نجد ان هذه السيناريوهات تعتمد على نقاط رئيسية هي: -

أ. الاعتماد على التحالفات الدولية بين الاقطاب والدول.

ب. التركيز على المصالح الامنية بشكل كبير وتجنباً للتهديدات الامنية المستقبلية.

ت. الحافز الاساسي للتكتلات هي الابعاد المصلحية وليس الايديولوجية.

وكذلك فان هذه السيناريوهات تتلخص في: -

أ. حالة التوازن والتي تكون فيها المصالح موزعة بين تكتلات دولية تجمعها المصلحة الامنية بمفهومها الواسع.

ب. حالة عدم التوازن والتي تكون فيها المصالح متجمعة في تكتل او قطب واحد وتقودهم دولة سوبر واحدة وفي هذه الحالة لا يوجد توازن أمنى فالمصلحة للمهيمن فقط.

خاتمة:

من تزايدت حاجات الامن الدولي في الفترات الاخيرة بصورة كبيرة وذلك لظهور مستجدات كثيرة على الواقع الدولي، بعد ان كان النظام في يد معسكرين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ثم التحول الى الهيمنة الاحادية والتي اطلق عليها مرحلة النظام الدولي الجديد ثم حصول تغيرات على الساحة الدولية في بداية الالفية الثالثة وبروز فواعل دولية جديدة، والتي تعمل على تغيير هيكلية المنظومة الدولية من الاحادية الى التعددية القطبية، وبفعل المتغيرات الحاصلة اصبح الامن معولم وان توازن الامن لا يتحقق الافي ضل التعددية القطبية.

ويتبين وفق رؤى مستقبلية ان هناك سيناريوهات تنقسم الى قسمين الاول توازن الامن والذي تتوازن المصالح الامنية فيه في العقود المقبلة التي يكون هدف الدول فيها هو الحصول على حليف يحفظ امنها فتتوازن القوى الدولية في حفظ الامن، او الاتوازن الامن الذي تسيطر فيه دولة او تكتل دولي على النظام الدولي ولا تستطيع اي دوله مسايرة هذا التكتل والتغير في مخرجاته ويوجد هناك جملة من الفرص والكوابح لظهور كل سيناريو. وفي الاخير نستنتج ان: -

1-ان النظام الدولي محكوم وفق المصالح الامنية المشتركة والتي تنبع من التهديدات الدولية التي تستهدف كل الدول.

2-ان التحالفات الدولية هي الاساسية في التفاعلات الدولية وهذا دليل على ان التعاون هو الذي يسود بدل الصراع.

3-المراحل التاريخية مليئة بالتغيرات الدولية وهذا دليل على ان التغيير وفق السيناريوهات المرسومة ممكن تحقيقه.

4-عولمة الامن من المهمات الاساسية في المرحلة المقبلة لما تمتاز به التهديدات الحديثة على الامن من تنوع ومباغته فتحتاج امن مشترك لحماية الدول والنظام العالمي ككل.

5-التحول الجديد في يعتمد بشكل اساسي على الموارد والمقومات الاقتصادية والمصالح التجارية بعيدة عن الاسس الايديولوجية.

6-الدولة الناجحة من تتحالف مع الاقوياء لتضمن مصالحها القومية بشكل جيد.

قائمة المراجع

1. كليماني، كاتي.(2013). الازمات والصراعات الاقليمية والدول الهشة. في (جرايمي هيرد) ((القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين) رؤية متنافسة للنظام الدولي). ابو ظبي. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
2. البداينة، ذياب موسى.(2011).الامن الوطني في عصر العولمة. الطبعة الاولى. الرياض. جامعة نايق العربية للعلوم الامنية.
3. امين، سرمد عبد الستار. (2013). نموذج القيادة الامريكية للنظام العالمي، دراسة تحليلية. مجلة السياسة الدولية، العدد 35.
4. غريفيش، مارتن. اوكالاهان، تيري.(2002). المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية. الامارات. مركز الخليج للابحاث.
5. الزهراني، هاشم بن محمد. (2002). اثار العولمة على الامن، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الشرطية في جامعة نايق العربية للعلوم الامنية. الامارات.
6. عطوان، خضير. (2010). القوى العالمية والتوازنات الاقليمية. الاردن. دار اسامة.
7. لوكين، ارتيوهم. (2014). روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق اسيا. دراسات عالمية. ابو ظبي. مركز الامارات للدراسات والبحوث. العدد 118.
8. شيهان، مايكل. (2015). توازن القوى التاريخ والنظرية. ترجمة احمد مصطفى. القاهرة. الطبعة الاولى. مركز المحروسة للطباعة والنشر.
9. مقلد، اسماعيل صبري. (1991).العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات. القاهرة. المكتبة الاكاديمية.
10. الخزرجي، ثامر كامل. (2005).العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات. الاردن. دار مجدلاوي.
11. زاقود، عبد السلام جمعة.(2005).العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد. الاردن. دار زهران.
12. محمد، فاضل زكي.(1975). السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية. بغداد. الطبعة الاولى. مطبعة شفيق.
13. سليم، محمد السيد. (1998).تحليل السياسة الخارجية. مصر. مكتبة النهضة المصرية.
14. الشهراني، محمد سعيد ال عياش.(2006).اثر العولمة علي مفهوم الامن الوطني، دراسة مسحية على مجموعة من الاكاديمين من مدينة الرياض. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الشرطية والقيادة الامنية. الرياض. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
15. فيده، ايريش. (2005). توازن القوى، العولمة والسلام الرأسمالي. عمان. الطبعة الاولى. دار الشروق.
16. تشومسكي، ناعوم. (2005).السيطرة على الاعلام، الانجازات الهائلة للبروباجندا. ترجمة، اميمة عبد اللطيف. القاهرة. مكتبة الشروق الدولية.
17. جارش، عادل. (2017). مقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة. الجزائر. المركز الديمقراطي العربي.
18. توفيق، سعد حقي. (2010) مبادئ العلاقات الدولية. بغداد. الطبعة الخامسة. المكتبة القانونية.